٣ قضاة من المحكمة الاتحادية لتفسير الدستور

المادة ١٤٠ والنفط والغاز أهم محاور اللجنة المشتركة بين بغداد وأربيل

كشف مصدر برلماني أمس أن بغداد وأربيل اقتربتا كثيرا من حل خلافاتهما وفقا للاتفاقات السابقة بين الجانبين بالإضافة إلى الالتزام بالدستور. وأضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لمراسل المدى أن "لجنة من التحالف الوطني تضمّ نوابا من ائتلاف دولة القانون ومستشارين من رئاسة الوزراء اتفقت مع وفد من إقليم كردستان للجلوس على طاولة واحدة وطرح الملفات العالقة بين الإقليم والمركز". واشار المصدر إلى ان "اللجنة ستكلف 3 قضاة من المحكمة الاتحادية سيتم الإعلان عن أسمائهم في وقت لاحق لتفسير المواد المختلف عليها في الدستور لحل الخلافات".

□ بغداد / اياد التميمي

ورجح المصدر ان يتم عقد اول اجتماع للجنة بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني من رحلة علاجه في ألمانيا، مؤكدا على "ان هذه اللجنة قد لاقت صدى ايجابياً لدى كل من التحالف ووفد الإقليم".

واشار المصدر إلى أن "ابرز الملفات التي سيتم حسمها قانون النفط والغاز وموازنة اقليم كردستان التي قررت الحكومة الاتحادية خفضها إلى ١٤ بالمئة بعدما كانت ١٧ بالمئة، بالإضافة الى الاتفاق على آلية عمل لجنة المادة ١٤٠ التي تخص المناطق المتنازع عليها".

وفي السياق ذاته اعلن مقرر لجنة النفط والطاقة البرلمانية قاسم محمد عن اجتماع يضم اللجنة المشكلة لبحث قانون النفط والغاز من القانونية ولجنة الطاقة وهيئة الرئاسة ، بحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير النفط عبد الكريم العيبي لبحث ومناقشة قانون النفط والغاز واختيار نسخة من المسودات الأربع التي قدمت للجنة المشكلة".

واضاف محمد في تصريح للمدى أمس "أن اجتماع اليوم من أهم الاجتماعات كون أعضاء اللجنة المشتركة المشكلة من اللجنتين "النفط والقانونية" سيرفعون توصياتهم إلى رئيس الوزراء بشأن ما توصلوا اليه" مرجحا "ان يكون القانون جاهزا للتصويت خلال هذا الشهر"، الا ان محمد اكد على "ضرورة وجود توافقات سياسية قبل إدراج أي شيء على جدولة الأعمال".

واشار الى ان "اللجنة حرصت على أن يأخذ القانون بنظر الاعتبار وجهات نظر اختصاصيين من قبل الحكومة المركزية وحكومة الإقليم ولجنتي النفط والطاقة والقانونية النيابية".

في غضون ذلك استبعدت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد أن يتم التوصل إلى حل بشأن قانون النفط والطاقة إلا بوجود ما أسمته صفقة سياسية، مرجحة أن يتم ترحيله إلى الدورة القادمة كونه من القوانين السياسية وان كان يهم اقتصاد البلد.

وقالت السعد "نحن في كتلة الفضيلة وكأعضاء في لجنة النفط والطاقة نرفض إقرار هذا القانون ضمن صفقة سياسية"، مطالبة بإقراره "وفقا لما ترتضيه المصلحة العامة".

إلى ذلك كشف القيادي في المجلس الاعلى رئيس كتلة المواطن البرلمانية باقر جبر صولاغ ان اجتماعا ضم قيادات الكتل تم الاتفاق فيه على جملة من المواضيع أبرزها الإسراع في تشريع القوانين المهمة مثل النفط والغاز والمحكمة الاتحادية والعفو العام".

وعن دور المجلس الاعلى في تقريب وجهات النظر بين اربيل وبغداد اكد صولاغ في تصريح لمراسل المدى "ان المجلس يقف على مسافة واحدة من الجميع وان لا مصلحة له لا مع ائتلاف المالكي ولا مع الاحزاب الكردية" الا انه اوضح بأن "لا علاقة للمجلس الاعلى بالصفقات السياسية التي حصلت في اتفاقية اربيل ولذا لا نستطيع ان نقول كلمتنا في الوقت الحاضر" مطالباً الكتل بالكشف عن تلك الاتفاقات.

واوضح صولاغ "ان ما يحصل بين جميع القوى السياسية ينحصر في كونه اختلافا بوجهات النظر لا اكثر"، وقال "ان اغلب الملفات في طريقها الى الحل بعودة رئيس الجمهورية".

واستدرك القيادي في المجلس الاعلى حديثه بالقول "ان الخلاف مازال قائما على مكان انعقاد المؤتمر الوطني برعاية رئيس الجمهورية"، موضحا "أن طالباني لمح بإمكانية انعقاده في السليمانية كحل يرضي جميع الأطراف".

من جانبها اعتبرت اللجنة القانونية في مجلس النواب "ان جميع السجالات السياسية ستنتهي بمجرد إقرار قانون المحكمة الاتحادية كونها الفيصل في تفسير مواد الدستور خصوصا تلك التي يمكن تسميتها بالمطاطية".

وأشار عضو اللجنة القانونية مشرق ناجي الى أنه "على الرغم من ان هناك من لا يرغب في اقرار قانون المحكمة الاتحادية لانه يرى ان المحكمة الحالية اقرب لتطلعاته لكن تشريع القانون سيسهل الكثير من الاجراءات التي تتخذ فيما بعد بما يخص التفسيرات الدستورية والنزاعات التي تنشأ".

وذكر أن "تشكيل المحكمة الاتحادية وفق الدستور ايضا هو ضرورة ملحة لما تتطلبه ورقة الاصلاحات السياسية والعملية السياسية. وحتى لا نعطي تفسيرات وتأويلات كلما صدر قرار عن المحكمة يتم الطعن به بان هذا صدر عن محكمة غير منصوص عليها دستوريا او غير مشكلة دستوريا".

وتابع ناجي أن "مشروع القانون انجزوتم التعمق في دراسته والبحث فيه وعقدت اللجنة القانونية عدة ورش ولقاءات واستمعت الى الملاحظات التي ابداها النواب خلال القراءة الاولى والثانية وتوصلنا الى صيغة نهائية ومقبولة وتم ارسالها الى مجلس الرئاسة غير انه بعد اجتماع الكتل السياسية تم الاعتراض على عدة نقاط منها توسيع عدد الفقهاء الإسلاميين وفقهاء القانون، حتى تم الاتفاق على ان يصبح العدد أربعة فقهاء إسلاميين وتسعة قضاة بما فيهم فقهاء القانون". واوضح ان "اعتراضات برزت في ما يخص التصويت في حال وجود قانون مخالف لثوابت الاسلام، واشرنا إلى ان الدستور ينص في ديباجته على انه لا يجوز سن اي قانون يتعارض مع ثوابت الإسلام ولا حاجة إلى تضمينها في القانون، ولكن التحالف الوطني أصر على أن يكون المبدأ منصوصا عليه وان يمنح الفقهاء الإسلاميون الفيتو للاعتراض على اي قانون يخالف الفقه الاسلامي". وتابع ناجي أنه "تم التوصل الى اتفاق على ان يكون القانون باتا من خلال موافقة ثلاثة من أربعة ولا يمضي إذا اعترض ثلاثة من أربعة فقهاء في الفقه الإسلامي فيما يخص القانون الذي يخالف ثوابت الاسلام، وكان هناك من رأى ان الحقوق والحريات محترمة وإذا كان أي قانون يتناول الحريات والحقوق يجب ان يكون هناك موافقة ثلاثة من أربعة من فقهاء القانون".

وذكر أنه "عند عرض القانون على التصويت هناك من رأى انه يجب أن تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وهناك من يقول أن يكون التصويت من خلال ثلاثة الأرباع وهناك من يقول بالأغلبية المطلقة، وبقيت هذه النقطة مثار الجدل".

وبين ناجي أن "المحكمة الاتحادية شكلت وفق قانون إدارة الدولة ولم يكن في صلاحياتها تفسير النصوص الدستورية، ولكن عند صدور الدستور في ٢٠٠٥ نص على صلاحيات حصرية للمحكمة كان منها تفسير النصوص الدستورية". وتابع "هناك قرار من المحكمة الاتحادية ورأي قانوني يشير إلى أن الدستور نص على صلاحيات المحكمة فانه يلغي المحكمة القديمة وتعتبر المحكمة الاتحادية بالصلاحيات الجديدة التي وضعها لها" مشيرا إلى انه "حتى لو تم تشكيل المحكمة بشكل جديد فسيكون لها صلاحية تفسير نصوص الدستور".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

اصدقائي القانطين وسقوط الجبل

في ذاكرتي ان السيد حميد مجيد موسى ردد مثلا يقول ان مكة لم يجر بناؤها في يومين، وذلك حين ترأس مجلس الحكم قبل ١٠ اعوام، وسأله صحفي باستنكار: لماذا فشل مجلسكم بعد مرور ٣ شهور على تشكيله، في القضاء على البطالة والعنف وازمة السكن وملوحة مياه شط العرب واخراج العراق من البند السابع!

استذكر هذا وانا اشعر بالحنق على نفسي حين يبدو انني من صانعي اليأس في النفوس. بعض المواطنين لا يشعر باليأس حتى حين يدخل في مرمانا ٢٠ جسم مفخخ في نصف ساعة رغم اننا ننفق ٢٠ مليار دولار على الامن سنويا، اي ان كل مفخخة كانت تمر على واحد من مليارا تنا وتبصق في وجوهنا جميعا وتقتلنا بدم بارد. بعض الناس لا يصيبه هذا المشهد بالاحباط لكنه حين يقرأ لامثالي يشعر بالقنوط ويحملني مسؤوليته.

واحيانا يصبح الكاتب مثل منشدي المراثي ينجح اكثر كلما ابكى اكبر عدد من الناس. الا اننا لا نحاول ابكاء احد لان الجميع يبكي دون حاجة الى سماع مرثية. كما ان كتاباتنا ليست نداء استغاثة اذ لا احد يمكنه اغاثة شعب ممتحن مثلنا بطريقة الانقاذ الشامل. كتابتنا نوع من الاهات غير الارادية التي يصدرها انسان سقط فوقه جبل. هو يعلم ان مليون آهة لن ترفع الجبل لكنه يتوجع بغير ارادة. وجعه ابدي وبلا اي يأس رجاء.

لكن الامل موجود يا اصدقائي القانطين، "وخلو املكم بالله كبير" رغم اننا مجبرون على رؤية مهازل عظمى، من قبيل ان فريق السيد نوري يتهم السيد طارق بأنه وراء تفجيرات الاحد. بينما يرد الثاني بأنه اذكى من ان يمارس "لعبة مكشوفة بتوقيتاتها" وان الحكومة هي التي دبرت سلسلة الهجمات يوم صدور حكم الاعدام على نائب الرئيس كي تتهم السيد الهاشمي بها!

اي مشهد هزلي نحتاج لنشعر باليأس اكثر من هذا؟ وهل كنا نتصور يوم الخلاص من سيد الدمار قبل ١٠ اعوام، ان كبار قادتنا سيتلاعنون ويتعادمون ويتفاخخون (اعداما وتفخيخا) بهذه الطريقة؟

الامل موجود يا اصدقائي القانطين رغم ان مسؤولا كبيرا قال ان الحكومة اعتقلت وقتلت على مدى سنوات، نحو ٣٠٠ وزير من دولة القاعدة، والعشرات من كبار قادة التنظيم الوحشي. ولولا نجاح الحكومة في كبح جماح المسلحين لهاجمتنا ٢٠٠ مفخخة في اليوم بدل العشرين التي اكلها الضحايا الاحد. على كل ام ثكلى ان تتوقف عن بكاء ابنها فلولا منجزات الحكومة لاستشهد خمسة من ابنائها بدل الواحد. افرحي بالاربعة الباقين وخلي املك كبير يا امنا.

الامل موجود نعم، رغم ان مسؤولينا ينتزعون المال من افواه ملايين الفقراء لضخها في مشاريع فاشلة ونحن مثل الموتى بلا اعتراض. وفي كل المدن نمر على الشوارع التي بلطتها الحكومة بالمليارات وعادت لتحفرها لانها فاشلة وتحتاج اعادة تبليط. ان الحكومة في الواقع تصحح اخطاءها مرارا وتكرارا وتعيد رصف الارصفة، ولا تتركها خربة. فلماذا اليأس اذن؟ لماذا الاستعجال، فعن طريق التجربة والخطأ تتطور البلدان. ضاعت علينا ٣٠ سنة مع صدام و١٠ مع خلفائه ولم يبق شيء على النهاية، واقصى ما في الامر انه بعد ٢٥ سنة سيظهر العراق بأبهى حلة، ومكة لم يجر بناؤها بيومين كما قال السيد حميد مجيد موسى حين ترأس مجلس الحكم قبل ١٠ اعوام وسأله صحفي باستنكار: لماذا فشل مجلس الحكم، في القضاء على الفقر والعنف وازمة الكهرباء وتلال الزبالة في الشوارع وتخلف البنى الزراعية والصناعية وسوء نظامنا الاداري!

وفي النهاية يسألني الناس: لماذا تنتقدون فقط، هلا قدمتم الحل. انني ايها الناس مثل من سقط عليه جبل. اصرخ فيرد علي احدهم، لماذا تصرخ، حاول ان تقدم حلا يا هذا. انا المرضوض بركام الحجارة املك الحل؟ ام من يكنزون المليارات ويتفرجون على شعب يئن تحت الجبل الساقط من سديم اللعنة، ويجهلون كيف يرفعونه عن كاهل الشعب؟ ام انهم مترددون في انقاذنا؟ بعضهم يفكر، هل ننقذ الشعب ام نتركه تحت جبل مجرة اللعنة؟

لكننا واثناء توجعنا وصراخنا نفكر في بعض الحلول. جيد اننا لا نزال نفكر. ايها السلطان حاول التخلص من شلة انصاف المتعلمين المحيطة بك واقنعنا بأنك قادر على التغيير وان الى جانبك رجال حكماء، يجنبونك اعلان العداوة مع ٥٠ دولة وحزب في ساعة واحدة، ويجنبونك تلقي ٥٠ هزيمة في يوم واحد، لان هزيمتك في النهاية خراب لكل بيوتنا باستثناء بيتك المصون.

ومع كل فشل السلاطين نحاول ان لا نتعامى عن بارقة امل هنا او هناك، عبر مبادرة محدودة لهذا الموظف النزيه او لرجل الاعمال الطموح ذاك، او تغييرا بسيطا يبدأ صغيرا وفي وسعه ان يكبر. لعل ازدياد فلوس النفط قريبا يجعل القتلة ينشغلون بالمال عن دمائنا. ويجهل الجهلة يتعلمون، او "الصغار" يكبرون. انه تقدم بطيء لكننا ونحن نقبع تحت سديم اللعنة الصخري، علينا ان نتعلم كيف نفرح بالقليل وان لا نقنط، لان اليأس يتناسل ويتحول الى فعل اجرامي واستقالة عديمة النفع. بلادنا تخرب دوما لكنها ترمم نفسها ببطء، والمشكلة تحصل لجيل يولد عشية لحظة الخراب وقد تتأخر عليه انفراجة التاريخ بضعة عقود. لا تقنطوا

تـــوتـــر الـــعـــلاقـــات مـــع تـــركـــيـــا

□ ترجمة المدى

في تبادل مرير للتصريحات بين البلدين فقد اطلق رئيس الوزراء نوري المالكي يوم الجمعة على تركيا لقب" دولة معادية" لها اجندة طائفية. جاء هذا التصريح ردا على تعليقات رئيس الوزراء التركي طيب اردوغان ليوم الخميس والتي اتهم فيها الزعيم العراقي بتأجيج التوترات بين الشيعة و السنة و الكرد. و قال المالكي في بيان على صفحته على الانترنت "التصريحات الاخيرة للسيد اردوغان تمثل عودة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، و ان هذه التصريحات تحمل بعدا طائفيا. ان الاصرار على الاستمرار بهذه السياسة الداخلية و الاقليمية ستعرّض المصالح التركية للاذى و تجعل منها دولة معادية". كما اتهم المالكي تركيا بمحاولة تأسيس "سيطرتها " في المنطقة.

من جانب آخر تصاعدت التوترات الطائفية في العراق في كانون الاول عندما حاولت الحكومة ابعاد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك و اصدار مذكرة قبض ضد نائب الرئيس طارق الهاشمي بتهم الإشراف على فرق قتل. أطلق اردوغان تعليقاته يوم الخميس بعد لقائه في اسطنبول بالسيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان الذي يؤسس لعلاقات وثيقة مع انقرة.

قال اردوغان "إن أساليب المالكي تسبب الإزعاج للمجاميع الشيعية وبارزاني والمجاميع العراقية على السواء". كما حذر اردوغان قبل ذلك من أن تركيا – العلمانية ذات الأغلبية السنية – لن تسكت إذا ما اندلع صراع طائفي في العراق.

تقع مدينة كركوك وسط النزاع الحاصل بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان الذي يطالب بالمدينة و بثرواتها النفطية الغنية.

التصدع بين بغداد والكرد ازداد سوءا عندما قالت حكومة الإقليم إنها ستوقف صادرات النفط بسبب عدم قيام الحكومة المركزية بدفع مستحقات الشركات النفطية العاملة في شمال البلاد. من جانبها تشعر تركيا بالقلق من أن العنف الجاري في سوريا و التوترات المتنامية في العراق ستؤديان الى صراع اوسع بين الشيعة و السنة في المنطقة.

يعتبر العراق ثاني اكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا، حيث وصلت تجارة تركيا مع العراق ١٢ مليار دولار في العام الماضي، اكثر من نصفها مع اقليم كردستان.

■ عن : نيويورك تايمز

من هو الديكتاتور التالي؟

□ ترجمة المدى

لم يتبق من الطريق الا القليل قبل ان يتساوى المالكي مع صدام في الاستبداد. ترى هل سيصبح نوري المالكي دكتاتور العراق التالي؟ و اذا حصل ذلك هل يهتم احد من الاميركان بذلك؟. من السهل الاجابة عن الشطر الثاني من السؤال، حيث أراد البنتاغون إبقاء ٨ آلاف جندي في العراق بعد انسحاب القوات الاميركية، الا ان المالكي اوضح انه لن تبقى اية قوات بعد نفاد سريان الاتفاقية في ٣١ كانون الاول ٢٠١١. كما خططت وزارة الخارجية لتأسيس سفارة أميركية في بغداد بكادر يبلغ ١٦ الفا و محطة مخابرات بكادر ٧٠٠ الا ان رجل العراق القوي استطاع تحجيم الوجود المدني الأميركي من خلال إصراره على ان يكون مكتبه مسؤولا مباشرا عن منح تأشيرة الدخول لأي دبلوماسي أميركي. اما بالنسبة للشطر الاول من السؤال، فان تسلط المالكي يكاد يصل إلى مستوى تسلط صدام حسين و إن قائمة الاتهامات تتوسع: ففي ليلة مغادرة القوات الأميركية قامت قوات و دبابات يقودها ابن المالكي بمحاصرة بيوت الهاشمي و اثنين من اعضاء القائمة العراقية، و في يوم الاحد الماضي حكم على الهاشمي غيابيا بالاعدام بتهمة الاشراف على فرق للقتل. تم استحصال الاعترافات من ثلاثة من حماية الهاشمي عن طريق التعذيب و قد توفي احدهم متأثرا بإصاباته. لم تكن القائمة العراقية – التي فازت باكبر عدد من المقاعد في انتخابات ٢٠١٠ – اول ضحايا المالكي وتمسكه بالسلطة. حسب توبي دوج – احد ابرز الباحثين في الشأن العراقي – فان المالكي قد كسب سيطرة كاملة على القوات الامنية العراقية مما ادى الى تدمير سلسلة القيادة الرسمية، وحوّل مكتب القائد العام للقوات المسلحة الى مكتبه و اسس مراكز قيادية في المحافظات يقودها جنرالات اختارهم بنفسه. في ظل حكمه أصبحت قوات العمليات الخاصة – التي تعتبر الافضل في الشرق الأوسط – عبارة عن حرس إمبراطوري يحمل اسم "فدائيو المالكي". نفس الشيء ينطبق على خدمات المخابرات و القضاء. بعد توديع السنة الذين تركوا السلاح و دخلوا في السياسة عام ٢٠١٠ ، فان الهدف التالي سيكون الكرد الذين سيهدد استقلالهم، ومن بعدهم سيأتي دور الصدريين. النتيجة النهائية ستكون دولة مركزية تشبه روسيا فلاديمير بوتن. مثل بوتن، فان المالكي يمارس شكلا من التسلط التنافسي الذي يستخدم ادوات الدولة الديمقراطية (البرلمان و الانتخابات و الدستور) في ادامة السلطة مهما كلف الامر حتى لو اضطر الى استخدام التعذيب و فرق الموت. لذا فليس من المفاجئ ان تعود القاعدة للعمل في العراق بعد ان تكبدت خسائر على ايدي العشائر السنية. إن سعي المالكي للسيطرة على السلطة يمكن ان يدفع البلاد و يعيدها الى الحرب الاهلية.

■ عن: الغارديان البريطانية

صباح الساعدي: من يضع البعثيين في المؤسسات الأمنية "مجرم بحق الشعب"

□ بغداد / متابعة المدى

عدّ النائب المستقل صباح الساعدي، امس الثلاثاء، من يعيد البعثيين ويضعهم في المناصب الحساسة والاستخبارية هو "مجرم بحق أبناء الشعب".

وقال الساعدي في مؤتمر صحفي عقده بمنبى بمجلس النواب حضره مراسل المدى امس ان "أسباب الخروقات الامنية المتكررة تتمثل في فساد المؤسسات الامنية وتولي البعثيين للمناصب الاستخبارية"، مبينا ان "الوضع الامني والخروقات المتكررة التي يذهب ضحيتها في كل مرة المئات من الابرياء بين قتيل وجريح هو امر لا يمكن السكوت عليه ولم تعد الاستنكارات ذات جدوى".

واضاف "من الاسباب ايضاً، العقلية المتخلفة، لدى المنظومة الامنية المعتمدة على ما يسمى مسك الارض وعدم الاهتمام بالعمليات الاستخبارية والضربات الاستباقية لأوكار الإرهاب بالاضافة الى سيطرة البعثيين على المنظومة الاستخبارية في البلد بعد إرجاعهم من قبل القائد العام للقوات المسلحة، ولهذا فان الوضع الاستخباري لم ولن ينهض".

واشار الى ان "الفساد الكبير في المنظومة الامنية سبب رئيس لهذه الخروقات، اذ نرى نصف منتسبي الفرقة العسكرية يدفعون نصف رواتبهم ويجلسون في منازلهم اضافة الى ان المناصب العليا في القيادات الامنية تباع وتشترى بملايين الدولارات"، لافتا الى ان الموقع الامني أصبح وسيلة تجارية لاغراض الربح".

وطالب عدد من النواب بتغيير القادة المسؤولين عن الملف الامني للبلد وعد بعضهم المنظومة الامنية "مخترقة باسم المصالحة الوطنية"، مبينين بان "هناك قادة امنيين كبارا تم استثناؤهم من قانون المساءلة والعدالة ، وجعلهم متنفذين في القرار الامني". ويذكر ان البلاد قد شهدت الأحد الماضي خروقات امنية كان بعضها تفجيرات بسيارات مفخخة واخر بعبوات ناسفة واسفرت عن أستشهاد واصابة المئات. من جانبها اشارت لجنة الامن والدفاع النيابية الى ان الخلافات السياسية وتصاعد حدة الازمات تؤثر سلبا على الوضع الامني في البلاد.

وقال عضو اللجنة قاسم الاعرجي في تصريح للمدى امس الثلاثاء ان "مهمة السياسيين في الوقت الراهن هي الاتفاق والجلوس الى طاولة الحوار لحل مشكلات البلاد"، مشيرا إلى "التأثير السلبي الذي تتركه الخلافات السياسية والأزمات على الوضع الأمني في البلاد".

وأوضح أن "هناك أسبابا كثيرة للخروقات الأمنية منها وجود خلل كبير في المنظومة الأمنية حيث ان الجهد الاستخباري غير مفعل والفساد الذي يشوب عمل الوزارات والأجهزة الأمنية، إضافة إلى فشل بعض القيادات الأمنية الحالية وعدم فاعليتها بإدارة الملف الأمني ولا بد من استبدالها بأخرى وطنية وكفوءة ومن الشخصيات ذات التاريخ المشرف في جهادها ضد النظام الدكتاتوري".

واضاف "نحتاج الى مراجعة شاملة وتقييم حقيقي للوقوف على اسباب الخروق الامنية المتكررة، كذلك لابد من اشغال الوزارات الامنية وحسم ملفها الذي طال لان وجود الوزير مهم جدا للاشراف والمتابعة في كافة".